الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.20

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٠

الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميان ثان ..... (ميانمار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غواني (أوروغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مضمونية لمواضيع البنود؛ وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): من دواعي شرف وفد كولومبيا أن يدلي بكلمة بخصوص البند ٧٥ (ث) من جدول الأعمال المعنون ''الأسلحة الصغيرة'' بالنيابة عن بلدان مجموعة ريو.

ومجموعة ريو تثني على جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة تخزين الأسلحة الصغيرة وتداولها المزعزع للاستقرار والاتجار غير المشروع بها. وفي الأمريكتين تعهدت دول نصف الكرة الغربي بتنفيذ أحكام الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وبالتعاون فيما بينها لمنع هذا الوبال والقضاء عليه في نهاية الأمر.

بالإضافة إلى هذا تعهدت الدول نفسها، في إطار اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية للرقابة على سوء استخدام المخدرات، بتطبيق نظم نموذجية، تفي بأداء تكميلي في تنفيذ تدابير تكفل ألا يتم الاتجار بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها إلا في إطار رقابة صارمة عبر مراكز التصدير والاستيراد والنقل.

ومطروح أيضا في أقاليم ومناطق دون إقليمية أخرى عدد من المبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وخفض مخزوناتها وتداولها المفرط. وهذه المبادرات الإقليمية تعبّر عن قلق المجتمع الدولي المتزايد بشأن آثار انتشار الأسلحة الصغيرة بلا ضوابط والاتجار غير المشروع بها على السلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان ومناطق كثيرة. مع ذلك، ينبغي لهذا القلق أن ينعكس الآن أيضا في سلوكيات الدول التي لا تزال تسمح بنقلها دون قيود فعلية، بسبب عدم وجود نظام عالمي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-70086 (A)

لتنظيم ورصد إنتاج هذه الأسلحة وتوزيعها وتصديرها واستيرادها، الأمر الذي ييسر الوصول إلى سوق الأسلحة الصغيرة لمجموعات وأفراد يعملون خارج إطار القانون ويشجعون على نشر الفساد بين الذين يستفيدون من الحالة لتحقيق أرباح طائلة.

إن البلدان الأعضاء بمجموعة ريو، إذ تشعر بالقلق إزاء التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة، الذي لا يمكن أن تكون له تلك الآثار إذا راقبت الدول الأسلحة مراقبة صارمة، تشعر بقلق أكبر إزاء إتاحة هذه الأسلحة بسهولة في السوق الدولية، وتداولها دون تمييز بين المدنيين، واستعمالها في أعمال العنف والأعمال الإجرامية، وبشكل خاص، الاتجار غير المشروع بها الذي له أكثر الآثار زعزعة للاستقرار نتيجة لعدم توفر رقابة فعالة من جانب الدول على إنتاجها والاتجار بها. ومن بين الكميات الهائلة من الأسلحة الصغيرة المتداولة في البلدان التي انتهت فيها صراعات مسلحة، تصل أسلحة كثيرة إلى بلدان أخرى عن طريق قنوات سرية غير مشروعة.

هذا الاتجاه يجب وقفه بإجراءات تستهدف منع المهربين والمجرمين من الوصول إلى هذه الأسلحة والحصول عليها بسهولة. وإلا، فإن الأسلحة المتداولة ستظل تستخدم في تجارة غير مشروعة، أو كعملة تشترى بها مستلزمات أساسية أو مخدرات أو منتجات أخرى غير مشروعة. وبالرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، فإن التزام المجتمع الدولي الثابت ضروري لمواصلة وضع نُهج مشتركة للرقابة على الاتجار بهذه الأسلحة ورصده، من أجل تنسيق قواعد وإجراءات لمنع تخزينها وتداولها المزعزع للاستقرار وللقضاء على الاتجار غير المشروع بها.

بالإضافة إلى هذا، يجب القيام بالمزيد من العمل لتعزيز قدرة الدول على مكافحة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات والاتجار غير المشروع بها، عن طريق تدابير مثل إنشاء لجان متعددة القطاعات لتنسيق وتوجيه أنشطة الهيئات والوكالات الوطنية المسؤولة عن الرقابة على تلك الأسلحة، وفي الكفاح ضد التداول المزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، يجب على المجتمع المدني، بالإضافة إلى الامتثال للقواعد والإجراءات القابلة التطبيق، أن يضطلع أيضا بدور يساعد على تبني ثقافة السلام التي تَصِم استعمال هذه الأسلحة بالخزي وتخلق وعيا أكبر بالآثار المزعزعة للاستقرار للتداول دون رقابة للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها.

قبل أن أختتم بياني أود أن أكرر مؤازرة أعضاء مجموعة ريو للسفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق في العمل الممتاز الذي يضطلع به على قمة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وترحب مجموعة ريو أيضا بتأييد البلدان الأعضاء بحركة عدم الانحياز ترشيح السفير كميلو ريّس ممثل كولومبيا لرئاسة ذلك المؤتمر.

السيد فاديفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي شرفي أن أعرض مشروع القرار المعنون ''القذائف'' الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.1. ومشروع القرار بشأن هذا الموضوع يقدم للسنة الثانية على التوالي. وبنفس الروح التي سادت في العام الماضي، يركز المشروع على الفكرة الرئيسية لتناول مسألة القذائف من جميع جوانبها.

القذائف من بين المكونات الرئيسية للعمليات العسكرية وتحتل وضعا هاما في الاستراتيجيات العسكرية. واليوم تحتفظ كل الدول الكبرى في العالم بدور بارز

للقذائف في تخطيطها العسكري. والقذائف جزء ومكون من الأسلحة النووية، باعتبارها أدوات نقلها. وهي أيضا وسيلة فعالة لنقل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وبالمثل، في المجال التقليدي، سعت بلدان كثيرة، وأحلاف عسكرية أيضا، إلى رسم دور محدد للقذائف للقيام بمهام الضرب ولردع الخصم عن شن هجمات عسكرية.

ومؤخرا، أثيرت شواغل بشأن استحداث القذائف على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء. ونحن نتشاطر ذلك القلق ونعتقد أن ذلك الاستحداث يمكن أن يؤثر على المناخ الأمني، وبخاصة على الصعيد الإقليمي. ولكن بسبب تعقد المسألة، ليس في المتناول نهج أو حل مشترك أو سهل. ثمة بعض الحلول الجزئية بين بعض البلدان، عن طريق التنسيق على المستويات الوطنية، قد تكون فعالة فقط لبعض الجوانب المتعلقة بالقذائف، لكنها في الوقت نفسه من شأنها أن تحدث آثارا عكسية. ومسألة القذائف مسألة عالمية، والتدابير الجزئية أو المحددة تحديدا ضيقا للتعامل مع القذائف ليست مواتية لإحداث نتائج مقبولة بشكل عام. ومن الضروري أن نتعامل مع أية مسألة عالمية بأسلوب عالمي.

مشروع القرار الخاص بالقذائف هذا العام يشكل، أساسا، نسخة من نص العام الماضي، لقد طلبت الجمعية العامة في العام الماضي من الدول الأعضاء أن تبعث بآرائها بخصوص مسألة القذائف من جميع جوانبها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وبعض البلدان – من بينها بلدي – بعثت بآرائها، ويتجلى ذلك في تقرير الأمين العام. والعنصر الجديد الوحيد في مشروع هذا العام هو الفقرة ٢ من المنطوق، التي تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريقا عاملا لمساعدته في إعداد تقرير بخصوص مسألة القذائف من جميع جوانبها. وولاية ذلك الفريق، وإن كانت عامة تماما، شاملة تماما أيضا. وذلك، في رأينا، هو المطلوب لبداية طيبة لعملية تناول مسألة القذائف على الصعيد العالمي. ونحن نعتقد أن مبادرة تلك الدراسة يمكن أن تعد الأرضية لمواصلة جهودنا في المستقبل القريب لدراسة هذه المسألة بأسلوب أكثر منهجية في إطار الأمم المتحدة.

إننا جميعا نعلم أن نُهج تناول مسألة القذائف مختلفة، والمبادرات التي اتخذت حتى الآن لم تتخذ في أي إطار محدد. والحوار غير متوفر في هذا المجال البالغ الأهمية. وفريق الدراسة التابع للأمم المتحدة سيكون أفضل محفل لوضع نهج لحوار بناء بشأن مسألة لنا جميعا اهتمام بها. ويحدونا خالص الأمل أن ننشئ فريق الدراسة التابع للأمم المتحدة ونبدأ مناقشة المسألة بشكل مثمر في العام القادم، بمنح أقصى حد من التأييد لمشروع القرار.

السيد مورو (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي – الأرجنتين، أوروغواي، بارغواي، البرازيل – وبوليفيا وشيلي، بشأن مسألة نزع السلاح العام.

في الدورة الأخيرة للجمعية أشرنا إلى الالتزامات الرئيسية الواردة في الإعلان السياسي الموقع عليه في مؤتمر القمة الرئاسي للسوق الذي عقد في أوشوايا، بالأرجنتين، يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ والذي أعلن منطقة بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي منطقة سلام. وقد عمم الإعلان بالوثيقة A/53/297.

وفي هذه المرة، أود أن أشير إلى ما قامت به بلدان السوق، وبوليفيا وشيلي للوفاء بتلك الالتزامات. أولا واصلنا تعزيز الآليات الخاصة بالتشاور والتعاون بخصوص مسائل الأمن والدفاع القائمة فعلا في المنطقة والروابط الموجودة بينها. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت تدابير لبناء الثقة وتدابير لتعزيز التعاون والتكامل. على سبيل المثال، أنشئت آلية مشتركة لتسجيل مشتري وبائعي الأسلحة الصغيرة،

وجرت أنشطة تعاون في مجال إزالة الألغام، وعقدت اجتماعات ثنائية بين وزراء دفاعنا.

ثانيا، أدرجنا التزامنا بدعم التطبيق والتحسين التامين لمختلف صكوك وآليات عدم انتشار الأسلحة النووية، وسائر أسلحة الدمار الشامل، في إعلاننا بمناسبة الذكرى الثلاثين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الوثيقة A/54/833. وأعربنا في الإعلان أيضا عن عزمنا على بذل كل الجهود المطلوبة لضمان التنفيذ التام الشامل للمعاهدة من أجل النهوض بالهدف النهائي، هدف عالم خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، نرحب بتصديق شيلي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوم ١٢ تموز/يوليه الماضي.

ثالثا، إننا مصممون على المضي قدما في إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا وشيلي، صوب إنشاء منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد والسعي إلى توسيع تلك المنطقة لتشمل نصف الكرة الغربي بأسره. وفي السنة الماضية أصدرت الأرجنتين والبرازيل تقاريرنا الوطنية بشأن تدابير الشفافية وفقا للمادة ٧ من اتفاقية أوتاوا، وبدأت حكومة شيلي أنشطتها لإزالة الألغام في هذا الصدد. كذلك تم التنظيم من جانب الأرجنتين وكندا وبمشاركة من منظمة الدول الأمريكية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح، ومقره ليما، لعقد حلقة دراسية في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في بوينس آيرس بشأن تدمير الألغام. وسيكون هدف ذلك الاجتماع أن يصبح محفل حوار لمناقشة عملية تدمير المخزونات من الألغام والتجربة المكتسبة في هذا المجال.

رابعا، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد التزامنا بتوسيع وتنظيم المعلومات التي نقدمها لسجل الأسلحة التقليدية واستحداث طريقة موحدة لتوفير المعلومات المتعلقة بالإنفاق العسكري. إننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء التقنيين الحكوميين بشأن تشغيل وتطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونرحب بالمبادرة الثنائية بين الأرجنتين وشيلي المتعلقة بإنشاء طريقة موحدة لإعداد التقارير بشأن الإنفاق العسكري.

خامسا، كوسيلة لمواصلة تشجيعنا للتعاون من أجل الاستخدام السلمي الخالص للطاقة النووية، أعربنا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عن إيمان بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا وشيلي، بأن الأنشطة النووية للاستخدامات السلمية ينبغي أن تجرى على أساس الشفافية وفي امتثال للمعايير المقبولة دوليا للأمان النووي والحماية المادية للمواد النووية. ونعتقد أن استخدام الطاقة النووية في منطقتنا يرتبط ارتباطا وثيقا باعتماد وتنفيذ التدابير الأمنية التي تزيد الثقة في أن البيئة ستُحترم في استخدام هذه لأنواع من الطاقة، وبذلك يضمن لها أن تكون أكثر قبولا لدى سكاننا.

ختاما، نود أن نكرر الإعراب عن التزامنا بمواصلة المضي إلى الأمام في تنفيذ أهداف إعلان بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي المتعلق بمنطقة السلام، بغية التمكن في المستقبل القريب من أن نقول بارتياح إننا بلغنا الأهداف التي حددناها بأنفسنا.

السيد غاهونا (بليز) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. لقد تمكنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من تفادي السباق النووي وتجنب بعض الصراعات المحلية التي ازدادت سوء بسبب منافسة الحرب الباردة، وذلك بالالتزام وسلوك مسلك مستقل يحبذ نزع السلاح النووي والتقليدي معا. وهي بالتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو أصبحت أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية. وفي

السياق الحالي لنزع السلاح، نحن سعداء بالمشاركة النشطة من أعضائها في جميع المحافل والآليات التي تفتح بعض الإمكانية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والتي تفسر عن حق بأنها هدف لكل البشرية. وبصرف النظر عن ذلك، فإننا نشاطر قطاعات واسعة من المجتمع الدولي قلقها بسبب عدم إحراز تقدم في هذه العملية وحتى في تعريف الطرق التي ينبغي أن تؤدي لا محالة إلى نزع السلاح العام، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وندرك أيضا أن مشاكلنا المتعلقة بالأمن لها مميزاتها الخاصة. ولا نشعر بعد بأن منطقتنا خالية من الصراعات، بما في ذلك الصراعات الخافتة التي يغذيها الفقر والحرمان، ولسنا متحررين تماما من التوترات العالمية. ولذلك فإن المنطقة، وبدون تجاهل الأولوية القصوى التي يجب أن تعطى للعملية التي ستقود إلى نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، تولى أهمية عظيمة، من بين بنود أخرى، للمفاوضات المقبلة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تمثل بندا قريبا من مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة وأمنها. وقد شكلت أنشطة المركز الإقليمي جزءا من هذا الاهتمام الإقليمي، وعبّر عمله عن ربط الأمن بالتنمية.

كل هذا يقودنا إلى تهنئة أنفسنا على القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الأخيرة بالموافقة على إعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعم الجهود الخاصة التي تبذلها بعض البلدان والتوصل إلى توافق آراء تأييدا لهذا التدبير. والآن بعد مضي سنة من بدء المركز لأنشطته، نعرب عن تقديرنا لنطاقه الواسع، الذي يغطيه إطار أساسي لمفهوم السلم. ومشروع القرار A/C.1/55/L.17، الذي أقدمه بصفتي رئيسا لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعرب عن ارتياحه للأثر الإيجابي لتوقيت هذا القرار الجماعي. ونحن نثق بأن مشروع القرار سيحظى مرة أخرى بتأييد الجمعية بالإجماع.

وإن إدارة شؤون نزع السلاح بإطلاقها لنشاط المركز من جديد، جعلت المنظمة أكثر قربا إلى منطقتنا. وللمركز ولاية عامة تشمل، من بين أمور أخرى، مساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات المتعددة الأطراف لصالح نزع السلاح، وفي أداء الأنشطة التداولية لاعتماد الأحكام والاتفاقات، وفي تشجيع الانفتاح في الأمور العسكرية وغير ذلك من تدابير الثقة، وفي تشجيع اتباع نهج إقليمي إزاء موضوع نزع السلاح بجميع جوانبه، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ونرى أن هذه الولاية ولاية ميمونة وستكون ذات فائدة كبيرة للمنطقة، لا سيما كتحضير لمفاوضات هامة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة تترك أثرا بارزا على موضوع الأمن الإقليمي. وتولي المنطقة أهمية كبيرة للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ولعقد ذلك المؤتمر، المزمع في ٢٠٠١. ولذا يركز مشروع القرار على الأنشطة التي اضطلع بها المؤتمر خلال هذه السنة وكذلك يدعو الدول إلى إثراء جدول أعماله بإدراج المزيد من أنشطته في نشاطها العام. وبالتالي فإن عمل المركز سيستجيب لمطالب ومصالح بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخصائصها في إطار موضوع الأمن والتنمية الواسع. ونرى أن وضع جدول أعمال للمركز متقدم على هذا النحو من شأنه أن يتيح تمثيلا أوسع وأن يساعدنا على تحقيق مفهوم مشترك لمشاكلنا الأمنية وبتلك الطريقة يوفر لنا موقفا أكثر انسجاما فيما يتعلق بمشاكل الأمن والتنمية العالميين.

السيد إبراغيموف (أوزبكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بكلمة بالنيابة عن خمس دول من وسط آسيا، هي جمهورية أوزبكستان، وتركمانستان،

وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان. وأود أن أعرض على اللجنة مشروع القرار المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا“، الوثيقة A/C.1/55/L.45/Rev.1، الذي أعد من خلال جهودنا الجماعية، لتنظر فيه اللجنة.

ونص المشروع قريب جدا من نصي قراري الجمعية العامة ٣٨/٥٢ قاف و ٧٧/٥٣ ألف، اللذين حظيا في السنوات السابقة بتأييد واسع واعتمدهما الجمعية العامة بالإجماع. ومشروع القرار الحالي يبرز تطورات جديدة حدثت فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا منذ ذلك الحين. ونحن سعداء للغاية بأن نرى مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية تجد مكانتها الراسخة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي. ومن المعترف به عالميا في الوقت الراهن أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز الاستقرار الإقليمي ويسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين، وكذلك تأكيد عملية نزع السلاح وعدم الانتشار بصورة قوية.

وإننا نرحب بمشاركة المجتمع الدولي مشاركة نشطة في عملية تطوير المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة في مختلف أرجاء العالم. وقد أسفرت هذه الجهود حتى الآن بصورة ناجحة عن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتقدم معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا إسهاما هاما في الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وتعزيزه، فتمثل خطوة هامة تجاه تحقيق مبادئ وأهداف عملية نزع السلاح وعدم الانتشار وإسهاما في صون السلم والأمن الدوليين.

ومنذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٧٧/٥٣ ألف في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بتوافق الآراء، اضطلعت بلدان وسط آسيا، بمساعدة كبيرة من الأمم المتحدة، بعقد عدد من الاجتماعات والمشاورات المكثفة مع خبراء من بلداننا بشأن إنشاء المنطقة. ونتيجة لتلك المناقشات أحرزنا تقدما بشأن الجوانب المتعلقة بإبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد كوفي عنان، الأمين العام، وإدارة شؤون نزع السلاح بقيادة السيد دانابالا، ولمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بقيادة السيد تسومو إيشيغوري، على ما قدموه من مساعدة في العملية الجارية. وبالنيابة عن البلدان الخمسة في وسط آسيا، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص أملنا في أن ينال مشروع القرار هذا، شأنه شأن القرارات المماثلة في السنوات السابقة، تأييد الوفود بالإجماع وأن يعتمد بتوافق الآراء خلال الدورة الحالية للجنة.

السيد أوغونبانو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.13 بالنيابة عن المقدمين، اسمحوا لوفدي أن يشارككم، سيدي الرئيس، في الترحيب بمجموعة الحاصلين على زمالات نزع السلاح لهذه السنة الذين يقومون بزيارة دراسية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك للتعرف على عمل اللجنة الأولى وإدارة شؤون نزع السلاح. ويحدونا الأمل أن توفر لهم زيارتهم الدراسية تجربة تعليمية يكون لها أثر إيجابي على مستقبلهم المهني.

والغرض من طلبي الكلمة هو أن أعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.13، المعنون ”الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح“، وإني أقوم بذلك بالنيابة عن وفود الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أستراليا، ألمانيا، باكستان،

البرازيل، تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، غانا، غينيا، فنلندا، ليبريا، منغوليا، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، ووفد بلدي، نيجيريا.

لقد اتخذت الجمعية العامة قرار إنشاء برنامج لزمالات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح في سنة ١٩٧٨، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وكان الهدف المعلن لإنشاء البرنامج تعزيز الخبرة في مجال نزع السلاح في المزيد من الدول، لا سيما في البلدان النامية. وظل البرنامج منذ إنشائه يعمل جاهدا باستمرار على الوفاء بالأهداف التي حددتها له الجمعية العامة. وقد كشف تقييم أجري لفعالية وأثر البرنامج عما يلي: في عام ١٩٧٩، عندما بدأ البرنامج عملياته، درب ٢٠ مسؤولا حكوميا من ٢٠ بلدا. وبنهاية هذه السنة سيكون البرنامج قد درب حوالي ٥٠٠ مسؤول حكومي من أكثر من ١٥٠ بلدا أصبحوا الآن ذوي معرفة في ميدان نزع السلاح وما يتصل به من المسائل الأمنية.

وبالإضافة إلى الفوائد الفردية التي يوفرها البرنامج للحاصلين على الزمالات، فإنه يوفر أيضا فوائد للسلك الدبلوماسي الذي يعمل فيه الحاصلون على الزمالات، ولمختلف مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وذلك من خلال التقارير حسنة الاطلاع التي يقوم الحاصلون على الزمالات بإعدادها. وقد عمل العديد من الحاصلين على الزمالات بصفة تمثيلية في الخارج بوصفهم أعضاء في البعثات الدائمة لبلدانهم، بما في ذلك على مستوى السفراء. وحقيقة الأمر أن عددا من الحاصلين السابقين على الزمالات موجودون هنا في هذه القاعة حيث يشاركون في أعمال اللجنة الأولى كممثلين لبلدانهم. وفي عام ١٩٩٩، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات الإشراف الداخلي باستعراض وتقييم برامج الأمم المتحدة المختلفة. ووصف المكتب في تقرير برنامج الزمالات للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح بأنه ''أنجح برامج الأمم المتحدة التدريبية في منظومة الأمم المتحدة بكاملها''.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره لكل الدول الأعضاء والمنظمات التي دعمت البرنامج دوما، مساهمة بذلك في نجاحه. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على المثابرة التي نفذت بها المنظمة هذا البرنامج عبر السنين. وأملنا أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء عندما يحين موعد البت فيه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمتي.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء بكلمة لممارسة حق الرد.

السيد إسحاقي (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): مراعاة لوقت اللجنة الثمين، سأتكلم بإيجاز مشيرا إلى البيان الذي أدلى به ممثل العراق في وقت سابق من الأسبوع الحالي بشأن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ويجب التأكيد على أن المسألة قيد النظر مسألة ثنائية بحتة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. واستخدام الوفد العراقي هذه المناقشة ذريعة لتوجيه الاتهامات ضد إسرائيل وعلاقتها بالولايات المتحدة لا يمكن تبريره.

ثانيا، أود أن أعرب عن دهشة وفدي لأن هذه الادعاءات تصدر عن بلد له سجل معروف في استخدام القذائف في مهاجمة السكان المدنيين. ونقترح على العراق ألا يشكك في حاجة إسرائيل إلى نظام دفاع صاروخي في ضوء حقيقة أن المدنيين الإسرائيليين كانوا أكثر من مرة هدفا للصواريخ العراقية. وبالتالي، فإن إسرائيل ليست في حاجة لأن تعتذر إذ تجد نفسها مضطرة لأسباب معروفة جيدا

لحماية مواطنيها من الهجمات. ويبدو من قبيل المفارقة أن تثار الشكوك حول حاجتنا إلى نظام دفاع صاروخي، من جانب نفس الدولة التي لا تزال تهددنا، وخاصة في ضوء التصريحات الأخيرة لرئيسها في هذا الشأن.

السيد محمد (العراق): سيدي الرئيس، طلبت الكلمة لأمارس حق الرد على ما أثير قبل قليل. إن ما يثير الاستغراب أن يتحدث ممثل إسرائيل عن مسألة نزع سلاح العراق، والكل يعلم أن إسرائيل لم تلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، أيا كانت هذه الاتفاقيات، سواء كانت متعددة الأطراف أم ثنائية. فإسرائيل تمتلك ترسانة وتقوم بتطويرها باستمرار، وهي تضرب عرض الحائط بكل الدعوات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويبدو أن من تحدث قبل قليل قد تناسى بأن من تعرض للعدوان عام ١٩٨١ هو العراق. وقد صدر قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي يدعو هذا الكيان إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية وكذلك الخضوع لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن مسألة نزع سلاح العراق هي تحت نظر مجلس الأمن. وقد وضعت آليات محددة لتنفيذ ذلك. ونحن نخضع لعقوبات اقتصادية صارمة، وعدوان يومي متكرر من دون تخويل من مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.